



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

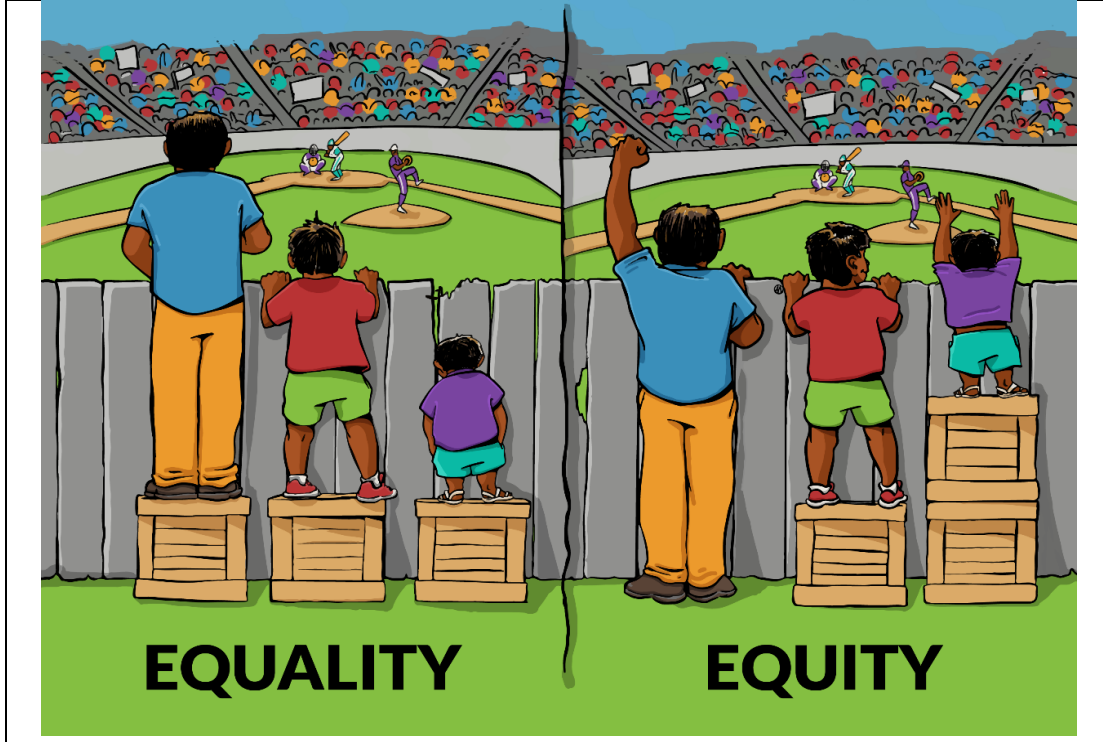
التربية الشاملة والإنصاف

إعداد: د. محمد مطر

المحتويات

3	بين الأنصاف والمساواة.....
5	مصطلحات:.....
6	السياقات الدولية:.....
6	الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:.....
6	الغاية الأولى: 4.1.....
6	الغاية الثانية: 4.2.....
6	الغاية الثالثة: 4.3.....
7	الغاية الرابعة: 4.4.....
7	الغاية الخامسة: 4.5.....
7	الغاية السادسة: 4.6.....
7	الغاية السابعة 4.7.....
7	وسائل التنفيذ:.....
7	الوسيلة الأولى:.....
7	الوسيلة الثانية:.....
8	الوسيلة الثالثة:.....
8	إعلان إنشيوين: الشمول والإنصاف.....
8	معالم الشمول والإنصاف في التعليم:.....
9	على مستوى السياسات:.....
9	تحرير التمويل من أجل الإنصاف في التعليم.....
10	على مستوى المعلمين: التدريس الشامل؛ إعداد جميع المعلمين لتدريس جميع الطلاب.....
10	على مستوى الممارسات التعليمية والبيداغوجيا.....
11	على مستوى المتعلم:.....
11	التصميم:.....

- 12.....الممارسات:.....
- 12.....توفر الموارد:.....
- 13.....واقع التربية الشاملة والإنصاف في الدول العربية.....
- 14.....مؤشرات مقلقة:.....
- 15.....السياسات النازمة للتربية الشاملة والإنصاف في المنطقة العربية.....
- 16.....آليات الوصول للتعليم الشامل والمنصف عربيا.....
- 16.....إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم:.....
- 16.....إعادة التفكير في دور التعليم وقيمه لدفع عجلة التحول الجذري:.....
- 16.....الاستثمار في إصلاح نُظْم التعليم وتحسينها باستمرار في جميع المنطقة العربية:.....
- 17.....ضمان الحق في التعليم الجيد والمنصف:.....
- 17.....تحسين جمع البيانات:.....
- 17.....التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعليم:.....
- 18.....تحديات تستطع التكنولوجيا معالجتها.....
- 18.....إتاحة السبل والإنصاف والإدماج.....
- 18.....إتاحة منفذ للفئات المحرومة.....
- 19.....إتاحة منفذ إلى المحتوى.....
- 19.....إتاحة منفذ إلى التكنولوجيا.....
- 19.....الحوكمة والتنظيم.....
- 19.....إعداد المعلمين.....
- 20.....جمع البيانات.....
- 20.....معيقات ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع في المنطقة العربية.....
- 20.....ضعف النوعية.....
- 21.....نظام ذو مستويين يكرس عدم المساواة ويعوق التعليم الشامل للجميع.....
- 21.....الصراعات والنزوح.....
- 22.....قمة تحويل التعليم: محاولة تصحيح المسار وصولا للتعليم الشامل والمنصف.....



المساواة

الإنصاف

يندرج التعليم "الشامل للجميع والمنصف" في صميم طموحات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ويتطلب تعريف التعليم المنصف التمييز بين المساواة والإنصاف، وهما مصطلحان يساء فهمهما أحيانا؛ ففي الصورة المرفقة تظهر لوحة المساواة أطفالا أطوالهم مختلفة يقفون على صناديق ذات ارتفاع واحد، محاولين مشاهدة ساحة ملعب، ويبدو الأطفال الأقصر وهم يكافحون لكن دون جدوى للمشاهدة؛ أما على لوحة الإنصاف، فيقف الأطفال على صناديق مختلفة الارتفاعات، وهم قادرين على المشاهدة بشكل مريح. غير أن التمثيل مضلل؛ فالمساواة موجودة في اللوحتين: مساواة في المدخلات في اللوحة الأولى، ومساواة في النتائج في اللوحة الثانية.

اليونسكو. 2020. التقرير العالمي لرصد التعليم 2020 المعنون: التعليم الشامل للجميع:

الجميع بلا استثناء" والصادر عن اليونسكو في باريس.

عالمياً:

باتت الرغبة في عدم ترك أي شخص خلف الركب تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وهي واضحة في الغاية الخامسة في هدف التعليم SDG 4. ويضمن هذا التركيز أن يعطي واضعو السياسات الأولوية لمساعدة الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب أولاً. **اليونسكو. 2020. التقرير العالمي لرصد التعليم 2020 المعنون: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء" والصادر عن اليونسكو في باريس.**

عربياً:

لم يحقق التعليم في الدول العربية إحداث التحول المنشود على الرغم من الزيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس، والزيادة في حجم الاستثمار في التعليم في الدول العربية، ولعل التحديات الأساسية تكمن في قدم وبدائية أساليب التدريس والتعلم، وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، والخلل في البنى التحتية. ولن تستطيع الدول العربية تسخير إمكانات التعليم مدى الحياة على النحو المطلوب في "الهدف الرابع" ما لم يُنظر إلى التعليم بوصفه مشروعاً مجتمعياً لإنتاج مواطنين مبتكرين، يملكون فكاراً نقدياً. وهذه الرؤية الجديدة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ ولنشر قيم المساواة والعدالة والسلام؛ وكذلك لتأمين فرص العمل للشباب.

الأمم المتحدة. 2020. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020-

SDD/ESCWA/E/2019/2

المصطلحات:

الإدماج:

أن يتم أخذ جميع الأطفال في الاعتبار في المشاركة والإنجاز دون أن يتخلف أحد عن الركب. وهذا يشمل الأطفال حاملي إعاقة والعديد من المجموعات الأخرى المعرضة لخطر الإقصاء.

الشمول:

هو عملية تحويل نظام التعليم ليأخذ التنوع وتعدد الاحتياجات في الاعتبار ويبني على احترام وتقدير هذا التنوع، وصولاً للقضاء على جميع أشكال التمييز.

المساواة :

تبحث عن (ماذا): أي نتيجة يمكن ملاحظتها في المدخلات أو المخرجات أو النتائج، كتحقيق المساواة بين الجنسين (على سبيل المثال لا الحصر).

الإنصاف:

يبحث عن (كيف): أي إجراء يهدف إلى ضمان تحقيق المساواة.

التحول في التعلم:

هو ليس إصلاحاً؛ فالإصلاحات المتتالية لنظم التعليم لم توصل تلك النظم إلى حيث ينبغي أن تكون. يتطلب تحويل التعليم اتخاذ إجراءات بعيدة المدى وجريئة وقائمة على الأدلة بشأن الروافع الرئيسية التي يمكن أن تعطل الوضع الراهن وتحول مسار التعليم من الخمول والركود والهزات الارتدادية للجائحة للانطلاق.

السياقات الدولية والإقليمية والوطنية ذات العلاقة بالتربية الشاملة والإنصاف

السياقات الدولية:

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة:

في العام 2015 اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً، خلال مؤتمرها المعني بالتنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد تبنت هذه الخطة 17 هدفاً وصولاً للتنمية المستدامة في تلك البلدان، وقد حظي التعليم بنصيبه من تلك الأهداف؛ والذي تمثل في الهدف الرابع والذي نص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". واقترن الهدف بسبع غايات وثلاث وسائل للتنفيذ. وقد أتى تحديد الهدف الرابع نتيجة لعملية تشاورية مكثفة أجرتها الدول الأعضاء، لكن بمشاركة واسعة من المجتمع المدني والمعلمين والنقابات والوكالات الثنائية والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص ومعاهد البحوث، ومؤسسات المجتمع المدني.

وبالنظر في الغايات السبعة التي تضمنها الهدف الرابع نجد قضايا الإنصاف والشمول حاضرة في جميع تلك الغايات، كما يبينها التفصيل الآتي:

الغاية الأولى: 4.1

ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول العام 2030.

الغاية الثانية: 4.2

ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030

الغاية الثالثة: 4.3

ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030

الغاية الرابعة: 4.4

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030

الغاية الخامسة: 4.5

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030

الغاية السادسة: 4.6

ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

الغاية السابعة: 4.7

ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030

وسائل التنفيذ:

وبخصوص وسائل التنفيذ وصولاً للغايات السابقة فقد كانت واضحة ومشجعة على ضمان الشمول والإنصاف كذلك، والتي تمثلت في:

الوسيلة الأولى:

بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

الوسيلة الثانية:

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الإفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020

الوسيلة الثالثة:

الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

إعلان إنشيوين: الشمول والإنصاف

تضمن إعلان إنشيوين "التعليم حتى عام 2030" والذي مثل خارطة طريق للوصول لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، تضمن بنداً واضحاً ورد في الفقرة 7 ينص على "إن ضمان الإنصاف والشمول في التعليم وتحقيق الإدماج في التعليم يعد الركن الأساسي في جدول أعمال التعليم الرامي لتغيير حياة الناس؛ لذلك دعا الإعلان بكل وضوح لضرورة التصدي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش ولكل أوجه انعدام التكافؤ والمساواة في مجال الانتفاع بفرص التعلم والتعليم والمشاركة، ولكل أوجه التفاوت في نتائج التعلم".

وأكد الإعلان أن الاعتراف ببلوغ أي غاية من غاياته لن يتحقق ما لم يبلغها الجميع في إشارة واضحة للإنصاف والشمول، وقد تعهد الإعلان بصفته الوثيقة الناظمة للعمل تجاه تحقيق غايات التعليم 2030 بإجراء التغييرات اللازمة في السياسات التربوية والتركيز على الفئات الأشد حرماناً، ولا سيما الأشخاص المعوقين، لضمان عدم ترك أي شخص دون تعليم.¹

معالم الشمول والإنصاف في التعليم:

خرج التقرير العالمي لرصد التعليم 2021/2022 بمجموعة من التوصيات العامة ذات العلاقة بالتعليم الشامل والمنصف، وقد ذكر التقرير أن "التعليم العام غالباً ما لا يكون شاملاً للجميع، إذ يخفق عدد كبير من نُظُم التعليم العام في منع التقسيم الطبقي والتفريق، وبالاستناد إلى مؤشر التنوع الاجتماعي في المدارس، وهو مؤشر قائم على برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)، تبين أن الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك كان لديها مستويات تفريق مرتفعة ومتشابهة عام 2018.²

¹ إعلان إنشيوين: إطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. منشورات يونسكو 2015.

² التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2022). منشورات يونسكو (<https://gem-report-2021.unesco.org/ar/>)

على مستوى السياسات:

تحرير التمويل من أجل الإنصاف في التعليم

اقترح إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 أن تنفق البلدان ما لا يقل عن 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم. ويشكك البعض حتى في هذا الهدف المتواضع لأن السياقات القطرية تختلف اختلافاً كبيراً.³

ويبدو أن البلدان المختلفة تحقق النتائج التعليمية ذاتها بمستويات جد مختلفة من الإنفاق العام. ومع ذلك، تتوافق الآراء على أنه إذا أريد للبلدان أن تحقق التعليم «الشامل للجميع والمنصف» بحلول عام 2030، فإنها تحتاج إلى إنفاق ميزانياتها، بطرق تمكن من تحقيق الشمول والإنصاف. وقد رصد "التقرير العالمي لرصد التعليم" أربعة مجالات لسياسات التمويل التي تدعم أهداف الإنصاف والشمول، من حيث مدى دقة استهدافها، والأموال التي تخصصها، وهذه المجالات هي:

1. آليات التمويل الشاملة التي تخصص لتغطية التكاليف التشغيلية للحكومات المحلية أو المدارس.

2. المنح المقدمة إلى المدارس لتغطية تكاليف التنمية.

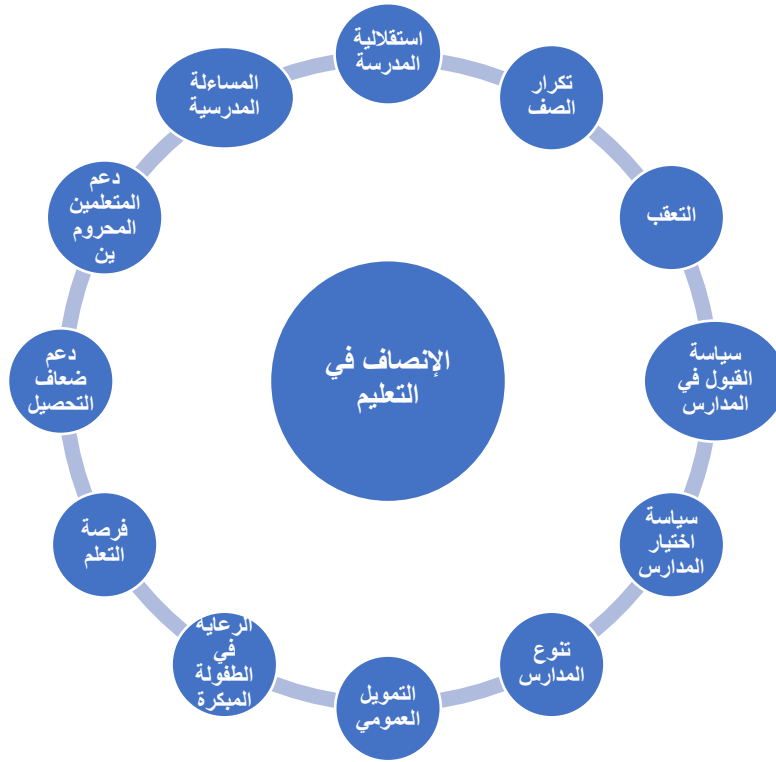
3. السياسات التعليمية، من قبيل الإعفاء من الرسوم، وتوفير المنح الدراسية والتحويلات العينية، التي تستهدف التلاميذ المحرومين وأسرهم.

4. السياسات الاجتماعية، من قبيل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة المشفوعة بعنصر تعليمي، والتي تستهدف التلاميذ.⁴

كما رصد التقرير 12 سياسة يمكن أن تؤثر في تحقيق الإنصاف، كما يبينها الشكل التالي:

³ <https://ar.unesco.org/gem-report/financing-for-equity>

⁴ التقرير العالمي لرصد التعليم، وثيقة مرجعية 44. (2021). تحرير التمويل من أجل الإنصاف في التعليم: ما مدى الالتزام؟. من منشورات يونسكو.



المصدر: (2020) European Commission/EACEA/Eurydice

على مستوى المعلمين: التدريس الشامل؛ إعداد جميع المعلمين لتدريس جميع الطلاب يمثل إعداد جميع المعلمين لتدريس الطلاب بجميع فئاتهم عنصراً هاماً من عناصر التعليم الشامل، فلا يمكن تحقيق الإدماج ما لم يكن المعلمون أداة دافعة للتغيير، ممتلكين القيم والمعارف والمهارات التي تتيح لكل طالب تحقيق النجاح الذي يصبو إليه. وعلى الرغم من وجود اختلافات في معايير المعلمين ومؤهلاتهم، إلا أن النظم التعليمية تتجه على نحو متزايد إلى الابتعاد عن تحديد المشاكل التي يواجهها المتعلمون وتسعى نحو تحديد العوائق التي تحول دون التعلم. وبغية إتمام هذا التحول، ينبغي أن تتيح النظم التعليمية فرصاً لإعداد المعلمين وفرصاً للتعلم المهني متجاهلة الافتراضات التي ترى أن بعض الطلاب يعانون من نقص ما أو أنهم عاجزون عن التعلم أو غير قادرين على ذلك.⁵

على مستوى الممارسات التعليمية والبيداغوجيا

على الرغم من أن جاهزية الإدارة التعليمية، وتوفر الخبرة والثقة الأكاديمية والأنظمة وموارد الدعم على مستوى المدرسة تعتبر جميعها عناصر مثالية لضمان الإنصاف في التعليم، إلا أنه لا بد من

⁵ <https://ar.unesco.org/gem-report/2020teachers>

توفر مجموعة من استراتيجيات التعليم والتعلم التي تعزز مبدأ الإنصاف في التعليم أيضا، فعلى المعلمين القيام بأنشطة تعليمية تعلمية في الغرفة الصفية تشمل الأفكار:

- توفير مجموعة متنوعة من الطرق للاستكشاف وإظهار المعرفة: بدلا من تحديد مهمة واحدة لجميع الطلبة دون مراعاة للفروق الفردية، ويمكن للمعلمين توفير مجموعة خيارات للمتعلمين على هيئة روابط محوسبة لمواقع ويب، أو رسوم بيانية توظف أكثر من حاسة للوصول للمعرفة وتكون أكثر جذبا، هذا ويمكن الطلبة من اختيار طريقتهم المفضلة للتواصل والوصول للمعرفة.
- مواءمات متفاوتة حسب حاجات المتعلم: قد يحتاج بعض الطلبة إلى المزيد من الوقت لإكمال الاختبار، وقد يحتاج بعضهم إلى مواءمات من قبيل توفر جهاز كمبيوتر محمول أو سماعات أذن أو توفير المواد التعليمية بطرق مختلفة تمكن من القراءة، وقد يكون من المهم توفر مثل هذه المواءمات للطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في بيئات التعلم المنزلي.
- خلق بيئة تعليم وتعلم يتم فيها قبول الاختلافات: عبر تشجيع الطلبة على مناقشة الاحتياجات الخاصة بهم مع المعلمين؛ دعهم يعرفون أنك معلم مرن ومستعد للمساعدة.
- التفاعل والتواصل الناجز بين المعلم/ المدرسة وأولياء الأمور: عندما يشعر أولياء أمور الطلبة بالترحيب والتواصل مع ما يحدث في المدرسة والفصل الدراسي، يكون الاتصال بين المنزل والمدرسة قويا وداعما.
- احتضان التنوع والشمول: إلقاء الضوء على قضايا التنوع والشمول ودمجها.⁶

على مستوى المتعلم:

وفي سياق ذي صلة، أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعشر خطوات من شأنها الحد من معدلات الإخفاق المدرسي والتسرب من المدارس، وجعل المجتمع أكثر عدلا، وتجنب التكاليف الاجتماعية الكبيرة لفئة المهمشين أو الذين لديهم القليل من المهارات الأساسية⁷، وهذه الخطوات هي:

التصميم:

1. الحد من منظومة التصنيف المبكر للطلبة في فئات، وتأجيل الاختيار الأكاديمي لهم.

⁶ <https://cascaid.co.uk/article/equity-in-education>

⁷ chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.oecd.org/education/school/39989494.pdf

٢. إدارة وتنظيم عملية اختيار المدرسة للمتعلم لاحتواء المخاطر الناجمة عن اختيار المدرسة على الإنصاف.

٣. التركيز في مرحلة التعليم الثانوي على توفير بدائل جاذبة للمتعلمين، وإزالة المسارات التعليمية المسدودة ومنع تسرب الطلبة ما أمكن.

٤. تقديم فرص ثانية للمتعلم للاستفادة من التعليم.

الممارسات:

٥. تحديد المتعلمين الذين يتخلفون في المدرسة، وتقديم المساعدة المنهجية لهم، وتقليل نسب المتعلمين الذين يعيدون الصف.

٦. تعزيز الروابط بين المدرسة والمنزل لمساعدة الآباء وأولياء الأمور المهمشين على مساعدة أطفالهم على التعلم.

٧. الاستجابة للتنوع بين المتعلمين، والعمل على الإدماج الناجح للمهاجرين والأقليات في التعليم العام.

توفر الموارد:

٨. توفير تعليم قوي/متين للجميع، مع إعطاء الأولوية لتوفير التعليم في مرحلتي الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي.

٩. توجيه الموارد والمصادر التعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الأكبر.

١٠. وضع أهداف متينة واضحة تعزز المزيد من الإنصاف، لا سيما فيما يتعلق بتراجع مستويات التحصيل العلمي والتسرب.

والتوصيات العشر السابقة يمكن أن تؤسس لفكر تعليمي تعليمي مدرسي يعزز مفهوم الإنصاف والشمول، ويتيح فرصة التعلم للجميع.

وفي ذات السياق، ولدعم جهود المدرسة وصولاً للإنصاف والشمول، تقوم العديد من البلدان بتطوير أطر تشريعية مستوحاة من التزاماتها الدولية، وتطور العديد من وثائق الاستراتيجيات، وتصدر العديد من التعليمات، ومع ذلك، تبقى هذه التشريعات والقوانين والوثائق الرسمية غير كافية، حيث لا يزال التقدم المحرز نحو فكر الإنصاف والشمول -وفق ما تظهره البيانات- ضعيفاً، وهو ما يعزز الحاجة للتعاون مع القطاعات والجهات الفاعلة خارج المدرسة وربما خارج قطاع التعليم، ويعزز الحاجة لجهود أخرى على علاقة بتطوير المناهج والمواد التعليمية وبيئات

التعلم؛ واعتماد النهج الشمولي في التعليم من قبل المعلمين وقادة المدارس والمجتمعات المحلية؛ فالإدماج في التعليم عملية تمتد عبر مراحل التعليم، بدءاً بفترة الرعاية الأولية ومرحلة الطفولة المبكرة وصولاً لمرحلة التعليم العالي وفرص التعلم مدى الحياة، بغض النظر عن قدرة الطلبة وخلفيتهم وهويتهم؛ فالاستجابة للتنوع في التعليم أضحت ضرورة لتحقيق أهداف الإدماج الاجتماعي⁸.

واقع التربية الشاملة والإنصاف في الدول العربية

ما تزال المنطقة العربية تواجه تحديات إنمائية هائلة، فقد بدأت الأعوام العشر من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحالية بصدمة اجتماعية واقتصادية تسببت فيها الجائحة، مما أدى إلى تعطيل مسار التنمية في العديد من البلدان العربية، والتي يشهد بعضها في الأصل صراعات عنيفة أو اضطرابات سياسية داخلية قد تجعل من تحقيق أهداف التنمية المستدامة غاية بعيدة المنال⁹. وفي مجال التعلم، كانت الدول العربية تواجه أزمة في مجال التعلم، حتى قبل تفشي جائحة كوفيد-19، وقد أظهرت نتائج الدراسات الدولية واسعة النطاق التي شاركت فيها تلك الدول (TIMSS, PISA, PIRLS) حجم تلك الأزمة متمثلة في ضعف نتائج التحصيل للطلبة العرب، والتباينات الكبيرة بين الدول العربية في تلك المؤشرات، والتباينات داخل الدولة الواحدة؛ وهي تباينات تؤثر على وجود مشكلة حقيقية في مفهوم الإنصاف والشمول في التعليم.

وعلى الرغم من الجهود العربية لزيادة الاستثمار في التعليم والالتحاق به، والتقدم المحرز في الوصول إلى المدارس والحد من الفجوات بين الجنسين، ما زالت نظم التعليم العربية لا ترقى بالتعليم إلى مستوى إمكاناته التحويلية في الدول العربية، ولا تزال التحديات التي طال أمدها، بما في ذلك الاستمرار في استخدام أساليب التدريس والتعلم القديمة، والتباين في مستويات جودة التعليم، وعدم المساواة في إمكانية الوصول وفي البنى الأساسية، تعوق التقدم في البلدان العربية.

وليس من نافلة القول، في ضوء هذه المعطيات، أن تعيد الدول العربية النظر إلى التعليم باعتباره مشروعاً مجتمعياً يهدف إلى إنتاج مفكرين نقديين وأشخاص مبتكرين ومواطنين مشاركين من أجل تسخير الإمكانيات التحويلية للتعليم على النحو المبين في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة،

⁸ <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718/PDF/373718eng.pdf.multi.page=46>

⁹ S, Verheyen and. F, Salem with, 2022. A, SarihiAl and., G, Fuller., M, Luomi., M, B تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام 2019. دبي وأبو ظبي ونيويورك: مدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة.

بما يعزز فكر تحقيق تلك الأهداف؛ لأن التعليم رافعة للوصول لبقية الأهداف وهو الوسيلة الناجعة لنشر قيم المساواة والعدالة والسلام.

لقد تكيفت الدول العربية -تعليمياً- مع أزمة كوفيد-19 باعتماد استراتيجيات وطرائق تعليمية جديدة قائمة على فكر التعليم عن بعد، للحد من انقطاع التعليم، لكن ملايين المتعلمين لم يكونوا مجهزين للتعامل مع طرائق التعلّم الجديدة هذه، ما أدى إلى خسائر في التعلم والى خطر تعميق أوجه عدم المساواة على المدى الطويل.

مؤشرات مقلقة:

أورد "التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020"¹⁰ بعض المؤشرات المقلقة ذات العلاقة بجهود الدول العربية لتحقيق الهدف الرابع وغاياته، وكان من أبرز هذه المؤشرات:

- يتجاوز عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في الدول العربية 16 مليون طفل، 10 % منهم في سن التعليم الابتدائي، و 32 % في سن التعليم الثانوي.
- ينهي نحو 84 % من الطلبة التعليم الابتدائي، في حين ينهي أقل من 40 % التعليم الثانوي.
- لا تصل نسبة الطلاب الذين يتمون المرحلة الأولى من التعليم الثانوي مع الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات إلى 50 %، وهي أقل بكثير من المقصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، وأقل من المتوسط العالمي.
- تبلغ نسبة الأطفال الملحقين لسنة في التعليم ما قبل الابتدائي 47 % في الدول العربية، وتتنخفض هذه النسبة كثيراً في البلدان الأقل نمواً، وتصل في بعضها إلى ما دون 10 %.
- لا تزال العقوبة الجسدية في المدارس غير ممنوعة في تسعة بلدان، ويُفقد أكثر من مراهق واحد من كل أربعة (تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة) عن التعرّض للتمرّن في المدارس.
- تتوفر في 100 % من المدارس الابتدائية إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية في بعض دول الخليج العربي، بينما تتوفر في أقلّ من 40 % من مدارس دول أخرى. ولا تتوفر بيانات عن البلدان الأقل نمواً. ويضيق هذا الفارق قليلاً في المدارس الثانوية.
- ينخفض معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء الوطن العربي، ففي عُمان مثلاً، جيد 87 % من الأشخاص غير المعوّقين القراءة والكتابة، مقابل 31.2 % فقط من ذوي الإعاقة.

¹⁰ <https://asdr.unescwa.org/index-ar.html>

المؤشرات السابقة تبين أنه -وحتى وقت قريب- ما زالت مؤشرات الإنصاف والشمولية تعاني في دولنا العربية، وأن سعي الدول لتحقيق غايات ومقاصد الهدف الرابع ما زالت بعيدة المنال.

السياسات الناظمة للتربية الشاملة والإنصاف في الدول العربية

يصطدم أي نشاط لتشخيص مؤشرات الإنجاز فيما يتلقي بقضايا الإنصاف والشمول في الدول العربية بصعوبات جمة، مصدرها محدودية البيانات، وحدائث المؤشرات ذات العلاقة، أو أن بعض هذه المؤشرات لا يزال قيد الدراسة، أو ينطوي على متغيرات تفصيلية واسعة ومتعددة، ولا يختلف الحال عند الحديث عن رصد سياسات التعليم الناظمة لقضايا الشمول والإنصاف.

وعلى الرغم من حالة عدم الوضوح تلك، إلا أن العديد من الدول العربية حاولت التعاطي مع احتياجات نظمها التعليمية وصولاً للتعليم المنصف والشامل بتطوير مجموعة من السياسات والتدخلات الناظمة، وقد تمثلت بعض التدخلات السياساتية في تلبية استحقاقات توقيع الدول العربية رسمياً على أجندة 2023، والتي تمحورت تدخلات العديد من الدول العربية بما يلي:

- محور تخصيص التمويل اللازم لوزارات التعليم،
- محور ضمان الالتحاق للمتعلمين في مؤسسات التعليم،
- محور ضمان الجودة في التعليم،
- محور ضمان التعليم الجامع وتبني سياسات الدمج،
- محور تطوير آليات للرصد والمتابعة والمساءلة وصولاً لتحقيق غايات الهدف الرابع، وبالتحديد المتعلقة بالشمول والإنصاف في نظم التعليم.

ورغم هذه الجهود المنجزة إلا أن الإجابة على سؤال: هل تُعد اللوائح التنظيمية والتشريعات والسياسات فعالة وعملية أم أن لها تبعات غير مقصودة تضر بفئة الطلاب المحرومين؟ بقيت تنتظر الإجابة العلمية الدقيقة. وقد حاولت بعض الدول الإجابة على السؤال السابق عبر منظومة الرصد والمتابعة الوطنية.

وفي تحليلٍ تناول 211 نظاماً من نُظُم التعليم للموقع الشبكي (PEER)، تبين أن اللوائح الناظمة أكثر ميلاً للتركيز على التسجيل أو الموافقة أو منح الترخيص (98 في المائة)، و فقط 7 في

المائة منها يحدد نسب دعم وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات التعليمية. وهي نتيجة تعزز الانطباع القائم بتهميش قضايا الإنصاف والشمول والمساواة في وصول الجميع لخدمات التعليم.

آليات الوصول للتعليم الشامل والمنصف عربياً

يمكن تحديد مجموعة من المحاور التي يمكن أن تركز عليها سياسات التعليم العربية وصولاً لتعليم شامل ومنصف، ومن أبرزها:

إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم:

يجب أن تتضمن سياسات التعليم رؤى واضحة وأطر ناظمة للطريقة التي تمكن من إشراك جهات غير حكومية في دعم المنظومة التعليمية، على أن ترافق تلك الرؤى والأطر لوائح تنظيمية تركز على العمليات والنتائج التعليمية، مع استقبال مدخلات من مدارس حكومية وأخرى غير حكومية. كما يتعيّن على تلك السياسات أن تنظم عمل مقدّمي خدمات التعليم بصفقتها كإنتاجات تعليمية، وليست مجرد كيانات تجارية تقدم خدمات التعليم. ويجب أن تكون اللوائح التنظيمية بسيطة تتسم بالشفافية والكفاءة، وأن تظهر اهتمام الحكومة بتعليم جميع الأطفال، أياً كان نوع المدرسة التي يلتحقون بها. كما يتعيّن على الحكومة أن تبني علاقة ثقة مع مؤسسات التعليم غير التابعة للدولة، وإبلاغها بالحوافز المناسبة لها بُغية إدارة مدارسها بصورةٍ فعالة¹¹

إعادة التفكير في دور التعليم وقيّمته لدفع عجلة التحول الجذري:

والحديث هنا يتطلب التركيز على إعادة النظر في أهداف النُظُم التعليمية لتصل إلى أبعد من مجرد بناء قدرات الفرد، حتى تتمكن من دعم مسعى إصلاح النُظُم التعليمية برمتها، وإعادة تخصيص الموارد لتمكين الطلبة والمعلمين والوالدين وإشراكهم في الإصلاحات المستمرة، وصولاً لإطلاق إمكانات البحث والتطوير وكفالة الحصول على فرص التعلّم مدى الحياة لجميع الفئات العمرية.

الاستثمار في إصلاح نُظُم التعليم وتحسينها باستمرار في جميع المنطقة العربية:

ويدور التركيز هنا على الإصلاح بالمنظور الشمولي وليس التركيز على جزئيات النظم التعليمية؛ ليشمل:

- إصلاح المناهج الدراسية لتشمل منهجيات مبتكرة للتعلّم والتعليم، وتشجع على التفكير النقدي وحل المشاكل، وتسمح للمتعلّمين بتطبيق المعارف في حياتهم بصفتهم مشاركين ومواطنين ومتعلّمين مدى الحياة.

¹¹ تقرير رصد التعليم العالمي 2022/2021 . منشورات اليونسكو / <https://gem-report-2021.unesco.org/ar>

- إصلاح أساليب التقييم للتركيز على مفهوم التقييم من أجل التعليم والتعلم وتنمية القدرات بدلاً من اكتساب المعلومات.
- تعزيز تمكن المتعلمين من جميع التخصصات، والجمع بينها، وإعطاء الأولوية لإنشاء روابط بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والعلوم من جهة وبين المواد التقنية من جهة أخرى.
- إدراج مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمواطنة الفاعلة والمساواة في المناهج الدراسية في جميع المراحل.
- تحسين تدريب المعلمين، وتعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا والمنهجيات المبتكرة.
- إدراج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في الاستراتيجيات التعليمية.

ضمان الحق في التعليم الجيد والمنصف:

ولتحقيق هذه الغاية يجب التركيز على نهج الإنصاف في الإنفاق على التعليم لسد الثغرات في المناطق الريفية والمهمشة، مع التأكد من أن كافة المدارس مجهزة بالموارد المادية والبشرية لتلبية احتياجات الطلبة، وحاجات الأشخاص ذوي الإعاقة (الجسدية وغير الجسدية)، وربط الاستراتيجيات التعليمية بنظم الحماية الاجتماعية لضمان بقاء الأطفال في المدارس.

تحسين جمع البيانات:

في ضوء الخلل البين في توفر بيانات حديثة منتظمة عن مكونات النظم التعليمية العربية، ولأهمية توفر مثل هذه البيانات في أنشطة التخطيط وتوجيه التدخلات التربوية، كان لا بد من تعزيز القدرة على جمع وتنظيم البيانات على أن تكون مصنفة وفق متغيرات الجنس، والمكان، والإعاقة، ومستوى الدخل، وغير ذلك من الخصائص، بما يمكن من تنظيم الدراسات المتخصصة لتقييم نوعية التعليم، وربما كان من الضروري الترويج لفكرة نشر علم البيانات الحديث في قطاع التعليم للحصول على البيانات في الوقت المناسب؛ بما يعزز ثقافة البحوث الموجهة للسياسات والقائمة على الأدلة والبيانات الحقيقية.

التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعليم:

حمل إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة توقعات كبيرة فيما يتعلق بالتكنولوجيا؛ فقد تضمن هذا الهدف غايات ومؤشرات على علاقة بتوظيف التكنولوجيا في التعليم بما يحقق الشمول والإنصاف؛ إذ دعت الغاية 4-3 إلى وضع سياسات وبرامج من أجل توفير التعلم الجيد عن بُعد، واستخدام التكنولوجيا، من أجل تحسين فرص الوصول.

وفي إطار الغاية 4-5، تُقدّم التكنولوجيا بوصفها عنصر يسهم في تحقيق الإنصاف عبر (توفير إمكانيات التعلم عن بعد، والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتفاع بالتكنولوجيا الملائمة والبنى الأساسية اللازمة لتيسير بيئة مناسبة للتعلم في المنزل وفي مناطق النزاعات والمناطق النائية، وخصوصاً لصالح الفئات المهمشة)

وفي إطار الغاية 4-ج، يذكر إطار العمل البلدان بضرورة تزويد المعلمين بـ (المهارات التكنولوجية المناسبة من أجل التعامل مع الصعوبات التي يواجهها الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة)¹² وبمراجعة الآراء المؤيدة وتلك المعارضة لتوظيف التكنولوجيا في التعليم، ودورها في تحقيق الإنصاف والشمول، تبرز بعض التساؤلات من قبيل:

- هل تقود التكنولوجيا لإمكانية إتاحة الوصول غير المنقوص إلى الناتج الفكري البشري للجميع؛ أم أنها تشكل تهديداً من خلال تحديد المحتوى وفق رغبات المصممين له؟
- هل توفر التكنولوجيا فرصاً لا تحصى، أم أنها خاضعة للاحتكار، وتحد من الفرص؟
- هل تساعد تكنولوجيا التعليم البلدان في تخطي مراحل التنمية وتعزيز المساواة؛ أم أنها تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة؟

تحديات تستطيع التكنولوجيا معالجتها

لعل من أبرز التحديات التي يمكن للتكنولوجيا المساعدة في التغلب عليها وصولاً للتعليم الشامل والمنصف:

إتاحة السبل والإنصاف والإدماج

توفر الإمكانيات التي تتمتع بها التكنولوجيا أدوات تتيح لنظم التعليم التغلب على أوجه عدم المساواة وفق بعدين رئيسيين: الوصول إلى السكان المحرومين، وضمان وصول المحتوى إلى جميع المتعلمين بطرق أكثر انخراطاً وأرخص ثمناً.

إتاحة منفذ للفئات المحرومة

وجدت نظم التعليم أن التكنولوجيا تمثل أداة قوية للتغلب على القيود؛ فقد اعتمد توفير التعليم لسكان المناطق النائية على تطبيق التكنولوجيا، ويمكن للتعليم في حالات الطوارئ أن يستفيد استفادة كبيرة من التكنولوجيا التي طبقت للتغلب على بعد المسافة، ونقص الموارد، كما أتاحت التكنولوجيا

¹² من "مذكرة مفاهيمية: التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023 حول التكنولوجيا والتعليم" إصدارات يونسكو عام 2022

الفرصة للمتعلمين ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة، ومن الأرجح أن تستخدم المرأة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إتاحة منفذ إلى المحتوى

توفر التكنولوجيا دعماً لوجستياً كبيراً للتعليم والتعلم، ويمكن استخدامها لتحديد الموارد اللازمة وتخصيصها لإنجاز وضمان الوصول إلى المحتوى المتعدد الوسائط. وقد حلت صفحات الإنترنت وبرامج قراءة الكتب الرقمية محل الكتب لتجعل القراءة أيسر منالاً، وتعمل شركات وسائط الإعلام الدولية على تطوير المحتوى العلمي، كما ظهرت مفاهيم: الوصول المفتوح، والبيانات المفتوحة، والتقييمات المفتوحة، والمناهج التربوية المفتوحة، والبرمجيات المفتوحة، والاستعانة بمصادر خارجية والتي صدرت في إطار ترخيص مفتوح يتيح لأي شخص الوصول، أو الاستخدام، أو إعادة المشاركة، أو التكييف، أو إعادة التوزيع مجاناً.

إتاحة منفذ إلى التكنولوجيا

في الوقت الذي يفتقر فيه مئات الملايين من المتعلمين إلى الكهرباء، ناهيك عن الإنترنت والأجهزة؛ وفي ظل عدم وجود إطار تنظيمي لحمايتهم؛ وفي الوقت الذي لا يكون فيه المعلمون مستعدين لاستخدام التكنولوجيا، فكل وعود التكنولوجيا لا قيمة لها إذا كانت غير متاحة سوى للطبقات الثرية، لذا كان من الضروري بحث آليات تأمين الوصول إلى تكنولوجيا التعليم من حيث البنية الأساسية والشبكات، وتوزيع الأجهزة الفردية مثل الحواسيب المحمولة والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، وما يتعين على الحكومات اتخاذه من قرارات، والكيفية التي يجري بها حساب تكاليف الصيانة والاستبدال، وكيفية ضمان التمويل.

الحوكمة والتنظيم

تتطوي التكنولوجيا على إمكانات كبيرة لتحسين التعليم. ولكن المتعلمين مع قضائهم وقتاً متزايداً على شبكة الإنترنت يواجهون مخاطر تتعلق بالمحتوى والاتصال والسلوك، وهو ما يمتد أثره إلى التعليم، ويؤثر سلباً على النوعية المنشودة.

إعداد المعلمين

في عالم سريع التغير يتأثر بالتكنولوجيا، يواجه المعلمون مطالب كبيرة للمشاركة في التكنولوجيا في مجال التعليم وتطوير الكفاءات، وقد أضحت هذه المطالب أكثر وضوحاً مع الانتقال إلى التعلم عن بعد في خضم الجائحة.

جمع البيانات

يمكن للتكنولوجيا أن تحسن جمع البيانات وتحليلها من أجل دعم القرارات والممارسات التعليمية؛ فقد لوحظت تغييرات تكنولوجية كثيرة تمثلت في الاختبارات المحوسبة، والاختبارات القابلة للتكيف بمساعدة الحاسوب. وهي اختبارات توفر بيانات سريعة ودقيقة، لكن توفر هذه البيانات الغنية هذه إذا لم تحظ باستخدام كاف وفعال لتطوير مكونات المنظومة التربوية، ولم توظف في أنشطة بحثية موجهة للسياسات والتدخلات التربوية ستبقى مجرد أرقام وجداول صماء لا تقود للإصلاح المنشود.

معيقات ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع في الدول العربية

لا يرتقي التعليم في الدول العربية إلى مستوى إمكاناته الفعلية، فسوء نوعية التعليم، والتفاوت الشديد في إمكانية الحصول عليه داخل البلدان وفيما بينها، وقصور الإصلاحات، كلها عوامل تحد من الإمكانيات المتاحة للأجيال لعيش حياة أفضل، ولضمان التعليم الجيد والمنصف في الدول العربية لا بد من رصد المعوقات التي تحول دون هذا المقصد، وقد حاولت الفرق العربية المتخصصة تحديد أبرز هذه المعوقات وكان منها:

ضعف النوعية

يركز إصلاح التعليم والاستثمار فيه في الدول على تغييرات مادية وكمية وفي البنى التحتية، وعلى الرغم من أهمية ما يجري على هذا المستوى، لا تزال النظم التعليمية تقدم محتوى لا يسهم في التحول نحو الشمول والإنصاف؛ فلا تزال المناهج الدراسية محدودة ينذر فيها الابتكار، ومهنة التعليم منتقصة التقدير والأجر، والتعلم يغلب عليه التلقين والتكرار، وخصوصاً في المدارس الرسمية (الحكومية)، وتركز الاختبارات من صنع المعلم على الحفظ واسترجاع المعارف دون تركيز على مهارات حل المشاكل والمهارات التحليلية الاستدلالية، ولا يشجع نظام التعليم على التفكير خارج الصندوق الذي فرضه الكتاب المدرسي المثقل بالمفاهيم، بعيداً في كثير من الأحيان عن مفاهيم التعلم للحياة والتكيف السريع مع التطورات المستمرة في التكنولوجيا والصناعة.

وقد زادت بعض الحكومات الإنفاق على قطاع التعليم، لكن هذه الزيادة لم تحدث تحولاً كبيراً نحو تعليم المهارات التي تعزز استخدام المعرفة وإنتاجها، بدلاً من اكتسابها، ولم تنجح نظم التعليم في المدرسة العربية في تهيئة المتعلمين للانتقال إلى الجامعة وسوق العمل والقطاعات الجديدة، وكانت نسب البطالة المرتفعة بين الخريجين مؤشرات على الخلل.

نظام ذو مستويين يكرّس عدم المساواة ويعوق التعليم الشامل للجميع

تتعاظم ظاهرة النفور من التعليم الرسمي (الحكومي) في الدول العربية، هذا النفور ناتج غالباً من ضعف نوعية التعليم في المدارس الرسمية، وانخفاض الاستثمار فيها، وقد يطيح بالدور الذي يُفترض أن يؤديه التعليم في المجتمع، وعلى الرغم من أن البعض يرى في خصخصة التعليم وإضفاء طابع تجاري عليه بعض الحلول لنظم التعليم، إلا أن هذه الخصخصة قد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وتحول التعليم لسلعة ربحية، وهو ما سيؤدي لأن يصبح التعليم مصدراً للتمييز ويؤدي لخلخلة التماسك الاجتماعي وللمزيد من الفقر والإقصاء؛ ففي موريتانيا مثلاً، ناهز معدل ارتفاع عدد الطلاب في التعليم الخاص ضعف ما كان عليه في القطاع الرسمي في غضون عامين، فأقفلت المدارس الرسمية أبوابها، وفي المغرب، ازداد عدد الطلاب في المدارس الخاصة بثلاث مرات في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. وينتقل تأثير أوجه عدم المساواة في التعليم من مرحلة إلى أخرى على مدى الحياة كما هو الحال في بلدان الدخل الأعلى مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في بلدان الدخل المتوسط والأدنى، كما هي الحال في مصر.

الصراعات والنزوح

في ظل انتشار الصراعات والأزمات في الدول العربية، لا يزال الأطفال في البلدان العربية عرضة لقيود في إمكانية الحصول على التعليم، بفعل تدني نوعيته، والتسرب المبكر، والبيئة التعليمية غير الآمنة. وهذا يقيد جميع أبعاد التنمية، ويفضي إلى مزيد من الفقر، كما أن عدم تعليم النساء والفتيات يزيد من احتمالات الزواج والولادة في سن مبكرة.

قمة تحويل التعليم: محاولة تصحيح المسار وصولاً للتعليم الشامل والمنصف

تداعت الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة وعشرات الدول لنيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أيلول سبتمبر عام 2022 لعقد قمة "تحويل التعليم" استجابة للأزمة العالمية في التعليم الذي يعاني من أزمة في المساواة والشمول والجودة والملاءمة، هذه الأزمة التي غالباً ما تكون بطيئة وغير مرئية ، ولها تأثير مدمر على مستقبل المتعلمين في جميع أنحاء العالم، وقد مثلت القمة فرصة فريدة لرفع قضايا التعليم إلى قمة جدول الأعمال السياسي العالمي وحشد العمل والطموح والتضامن والحلول لاستعادة خسائر التعلم المرتبطة بالوباء وزرع البذور لتحويل التعليم في عالم سريع التغير.¹³

لقد حددت القمة خمسة مسارات عمل مواضيعية¹⁴ تسترشد بخطة 2030 وأهدافها وغاياتها المتعلقة بالتعليم، وتحديدًا الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛ في محاولة لمعالجة أوجه عدم المساواة في التعليم وأزمة التعلم، وإعادة تصور أنماط تقديم التعليم، وبعبارة أخرى، تحويل التعليم نحو مستقبل سلمي وشامل ومستدام للبشرية وللكوكب بأسره. ولأغراض هذه الورقة المرجعية سيتم التفصيل في المسار الأول لكونه على علاقة مباشرة بموضوع الورقة.

مسار العمل الأول: مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية

لقد كشفت الوثائق التحضيرية والمشاورات الوطنية لقمة تحويل التعليم أن التعليم في أزمة؛ فلا تزال المعدلات المرتفعة للفقر والإقصاء وعدم المساواة بين الجنسين تحرم الملايين من التعلم، ولأن التعليم الشامل للجميع يجب أن يفضي إلى التحول المنشود لحصول جميع المتعلمين على التعليم والمشاركة فيه دون عوائق، وتمتعهم بالأمان والصحة والحماية من العنف والتمييز والدعم بخدمات الرعاية الشاملة داخل البيئات المدرسية، وهذا يتطلب بالتأكيد زيادة كبيرة في الاستثمار في التعليم، وأساساً قوياً للاستثمار في التنمية الشاملة للطفولة المبكرة، والتزاماً سياسياً قوياً، وتخطيطاً سليماً، وقاعدة أدلة قوية تمكن من تحقيق هذا المسار.

¹³ <https://www.un.org/ar/transforming-education-summit>

¹⁴ <https://www.un.org/ar/transforming-education-summit/action-tracks>

لقد حددت قمة تحويل التعليم ضمن هذا المسار مجموعة من العقبات على الدول تجاوزها وصولاً للمطلوب، ومن هذه العقبات¹⁵:

١. محدودية القيادة السياسية ومحدودية أطر المساءلة.
 ٢. ضعف البيئات التمكينية، بما في ذلك غياب أو عدم تنفيذ التشريعات، وأطر السياسات والمؤسسات، والاتفاقيات الدولية.
 ٣. محدودية القدرات الفردية والمؤسسية في العديد من النظم التعليمية، نتيجة نقص الموارد وعدم كفاية فرص التطوير المهني لموظفي نظم التعليم.
 ٤. عدم كفاية التمويل المحلي و/أو الدولي (غير المرن)، والثغرات في الاستثمار والتخطيط على المدى الطويل، وتخصيص الموارد للوصول إلى المتعلمين الأكثر تهميشاً.
 ٥. درجة عالية من النفور من المخاطرة لاتخاذ خطوات جذرية لمعالجة السبب المعروف للإقصاء التعليمي وضعف الأداء.
 ٦. تزايد انعدام الأمن والصراع والحروب، مما يؤدي إلى نزوح جماعي وهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين، وتقويض فرص التعليم.
 ٧. الأعراف الثقافية والمجتمعية السائدة التي تعيق الإدماج والإنصاف والمساواة.
- وللتعاطي مع هذه العقبات، حاولت القمة عبر المسار الأول اقتراح مجموعة من التدخلات على مستويات النظام التعليمي الواحد والأنظمة التعليمية مجتمعة، على أن تكون التدخلات عالية التأثير، قائمة على الأدلة، وفعالة من حيث التكلفة لتقديم تعليم تحويلي على نطاق واسع، وكان من بين التدخلات المقترحة:

تدخلات فورية/ قريبة المدى:

وهي تدخلات لا تنتظر، ويجب معالجتها للتعافي من الجائحة على وجه السرعة، ولعل من أبرزها:

- الدعم العاجل للأشخاص الأكثر تهميشاً للعودة إلى المدرسة والبقاء فيها،
- تعويض التعلم المفقود، والحصول على الدعم الصحي والحماية للطلبة.

¹⁵ UN Transforming Education Summit Action Track 1 on Inclusive, equitable, safe and healthy schools Discussion Paper (Final draft 2022). chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://transformingeducationsummit.sdg4education2030.org/system/files/2022-07/AT1%20Discussion%20Paper_15%20July%202022%20%28With%20Annex%29.pdf

- تبني منظومة التعليم الاستدراكي، والتركيز على برامج جسر الفجوات، ودعم التعلم التكميلي المرن.
- التركيز على المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب،
- تطوير مجموعة كاملة من المعارف والمهارات والمواقف والسلوكيات من أجل التعلم مدى الحياة.

تدخلات متوسطة المدى:

وهي تدخلات تمكن من إحراز تقدم في تحقيق الهدف الرابع، وقد تمكن من ضمان أن تكون أنظمة التعليم شاملة ومنصفة وتحويلية وحساسة للنوع الاجتماعي، ويمكن أن تشمل هذه التدخلات:

- السياسات والتشريعات التي تحمي الحقوق، وتعزز الإدماج، وتمنع وتعالج جميع أشكال الوصم والتمييز والإقصاء، وقد أظهرت التقييمات أن تنفيذ الإجراءات التي أبرزت في السياسة ساهمت في زيادة بنسبة 48% في الوصول إلى خدمات الطفولة المبكرة بين سكان الريف بين عامي 2011 و 2017¹⁶
- خطط وميزانيات قطاع التعليم التي تضع الإنصاف والإدماج والمساواة بين الجنسين في المركز والتي تخصص الأموال المطلوبة حيثما تقتضي الحاجة لها.
- جودة إنتاج البيانات ونشرها واستخدامها؛ عبر تعزيز نظم البيانات الوطنية التي تضمن أن تكون القضايا الأكثر غموضاً وغياباً عن المشهد حاضرة بفضل البيانات الحديثة المصنفة وفق متغيرات واقعية.
- المعلمون والتربويون العاملون في النظام التعليمي كشركاء رئيسيين في قيادة دفة التحول.
- المناهج والمواد التعليمية التي تزخر بالتنوع، وتعزز المساواة، وتوفر مسارات للتعلم والحياة خارج المدرسة. ويشمل ذلك مكافحة المعايير والمواقف والممارسات غير الحساسة لقضايا النوع الاجتماعي، من خلال التعليم التحويلي الحساس لتلك القضايا.
- البيئات المدرسية والتعليمية الآمنة جسدياً وعقلياً واجتماعياً والمحفزة للتعلم؛ وتشير الدراسات¹⁷ إلى أن تدخلات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى تقليل المشاعر المؤلمة والأمراض الجسدية، وزيادة الاهتمام بالذهاب إلى المدرسة وإكمال الواجبات المنزلية، وزيادة الشعور بالأمان، ويمكن أن تدعم تطوير المهارات الاجتماعية والعاطفية وغيرها من

¹⁶ UNICEF. 2021. Reimagining girls' education. Solutions to keep girls learning in emergencies, 2021

¹⁷ McEvoy, B. 2019. *Feeling safe enough to learn in a conflict zone*. *Forced Migration Review*. 60: 5-7.

المهارات غير الأكاديمية. وهذه القضايا أضحّت على سلم أولويات احتياجات نظم التعليم، حيث زاد الانتشار العالمي للقلق والاكتئاب بنسبة هائلة بلغت 25% في السنة الأولى وحدها من الجائحة¹⁸.

- الشراكات بين القطاعات ذات العلاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان صحة ورفاهية المتعلمين.
- اعتبار الشباب وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية شركاء حقيقيين في تحقيق بيئات تعليمية شاملة ومنصفة وآمنة وصحية، وليس فقط كإضافة اختيارية. فتأطير الشبكات والنشطاء الذين يقودهم الشباب على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية ليكونوا دعاة فاعلين للنهج التحويلي سيخدم بالتأكيد مسعى نظم التعليم في الوصول لتحقيق غايات هذا المسار.

تدخلات طويلة المدى:

وهي تدخلات تتطلب التزاما سياسيا مستداما وجذريا، كما تتطلب تخطيطا سليما واستخداما قويا للأدلة وعمليات استشارية محكمة. وتتطلب هذه التدخلات زيادة كبيرة في الاستثمار في التعليم عبر تخصيص ميزانيات وموارد كافية لضمان تعليم جيد النوعية.

ولكي توتي هذه التدخلات أكلها، يجب أن تبدأ بوضع أساس متين للتنمية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة لتمكين جميع الأطفال من الاستعادة من البداية المبكرة القوية كجزء من التأسيس للتعلم الشامل مدى الحياة. ويمكن لهذه التدخلات أن تشمل:

- **حماية الحقوق وتغيير أنماط التفكير والعقليّات**، عبر تبني السياسات والتشريعات والخطط التي تحمي الحقوق وتعزز الإدماج وتمنع وتعالج جميع أشكال الوصم والتمييز والإقصاء، على أن تقترن هذه التشريعات بتدخلات تعزز التغييرات في العقليّات، فالأطر وحدها لن تؤدي إلى مساواة.
- **الاستثمار فيمن "تخلف عن الركب"**، وإنشاء آليات للمساءلة، وشراكات شاملة مع عدة قطاعات؛ لحشد الموارد لصالح الفقراء على نحو منصف وكفؤ وفعال لمن هم أبعد عن الركب، بما يضمن أن يكون المتعلم محور العملية، وتوفير برامج الحماية الاجتماعية للوصول إلى أكثر الفئات حرمانا وتهميشا.

¹⁸ WHO. 2022. *Mental health and COVID-19: Early evidence of the pandemic's impact*. Geneva, WHO. See also: UNESCO. 2021. *When schools shut: Gendered impacts of COVID-19 school closures*. Paris, UNESCO.

- **ضمان رؤية الفئات الأقل ظهوراً**، عبر التركيز على من هم في المدرسة ومن هم خارجها، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر قواعد بيانات وأنظمة لإنتاج تلك البيانات الصادقة والموضوعية والمصنفة جيداً ونشرها واستخدامها، كما يجب فحص هذه البيانات بعدسة متعددة الجوانب تحدد وتعالج العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة والإقصاء وعدم المساواة، ويجب أن يكون جمع البيانات أكثر توحيداً وقابلية للمقارنة ومتعدد القطاعات وحسن التوقيت وموثوقاً به.
- **تمكين المعلمين من تمكين المتعلمين**، وهذا يتطلب دعم برامج التطوير المهني للمعلمين والعاملين في قطاع التعليم، لتقديم بيداغوجيا شاملة تركز على المتعلم، وتخلق مساحات آمنة تحترم الاختلاف والتنوع وتلبي جميع احتياجات المتعلمين، وتشمل قضايا على علاقة بالقولب النمطية والممارسات التمييزية والتصدي لها، كما يجب توفير المعلمين والمربين في المدارس المهمشة، وكسر السقف الزجاجي للمرأة في المناصب القيادية في مجال التعليم¹⁹.
- **بناء فكر تعلم العيش معاً**، على أن تعزز المناهج والمواد التعليمية هذا الفكر بما يتماشى مع الغاية 4.7 من أهداف التنمية المستدامة، بدءاً من مرحلة التعليم قبل الابتدائي.
- **إنشاء مساحات تعليمية آمنة للنماء والازدهار**. ويكون ذلك عبر تبني سياسات للحد من العنف والتمتع داخل المدرسة وحولها، ومنع الهجمات على المدارس، وإعلان المدارس الآمنة من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وتبني الإطار الشامل للسلامة المدرسية²⁰.
- **تبني مقولة العقل السليم في الجسم السليم**. عبر توسيع الشراكات لتعزيز نطاق الصحة والتغذية المدرسية المتكاملة والشاملة، والتطرق للتأثير الشديد على الصحة العقلية والرفاه الذي أحدثته الجائحة على المتعلمين والعاملين في المدرسة.
- **تبني مقولة "يتطلب الأمر قرية"**. فالعقد الاجتماعي الجديد للتعليم يتطلب روابط مجتمعية مدرسية قوية، ومشاركة هادفة من المتعلمين وأولياء الأمور والمنظمات المجتمعية التي تعمل على حماية حقوق المتعلمين. ويشمل ذلك التعاون من أجل التنمية الشاملة للمتعلمين، فمع تقلص الموارد الاقتصادية، لا يستطيع العالم ولا ينبغي له تمويل نظم غير فعالة²¹.

¹⁹ Brossard M and Bergmann J. 7 March 2022. [Can more women in school leadership improve learning outcomes?](#) UNICEF website.

²⁰ [Safe Schools Declaration](#), the [Guidelines for Protecting Schools and Universities from Military Use during Armed Conflict](#), as well as the [Comprehensive School Safety Framework](#).

²¹ Carrington SB, Saggars BR, Shochet IM, Orr JA, Wurfl AM, Vanelli J, Nickerson J. 2021. Researching a whole school approach to school connectedness, *International Journal of Inclusive Education*.; Goldberg JM, Sklad M, Elfrink TR, Schreurs KMG, Bohlmeijer ET, Clarke AM. 2019. Effectiveness of interventions adopting a whole school approach to enhancing social and emotional development: a meta-analysis. *European Journal of Psychology of Education*, 34, 755–82.

خلاصة:

التعليم على مفترق طرق:

ففي حين تم إحراز تقدم كبير على مستوى العالم في العقود الأخيرة في مجال التعليم، لا تزال المعدلات المرتفعة للفقر والإقصاء وانعدام الأمن وعدم المساواة بين الجنسين تعيق الملايين عن التعلم، وبالتحديد الفئات المهمشة.

هناك حاجة لرؤية جديدة للتعليم:

يجب أن تكون المدارس والمجتمعات التعليمية المحيطة بها أكثر استجابة لاحتياجات المتعلمين وضمان تلبية حقوقهم، عبر اتخاذ إجراءات جريئة إذا كان للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته وأن يجعل التعليم شاملاً للجميع.

البداية القوية مطلوبة:

على الرغم من أن الأدلة تظهر أن التعليم قبل الابتدائي لديه التأثير الإيجابي على التعلم والتنمية، إلا أن 45% فقط من الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل يحصلون على هذا المستوى من التعليم.

التعليم للجميع هو أساس التعليم الشامل

أصبح الإنصاف والشمول محور خطة العام 2030 مع استمرار التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص، والمرتبطة عادة بعدم المساواة وفق متغيرات الجنس، والثروة، والإعاقة، والانتماء الإثني، واللغة، والهجرة، والنزوح، والسجن، والهوية، والدين، وغيرها...